

وليد مشتي*، حاصل على ماستر في الاقتصاد الترابي بكلية الحقوق-اكادال، جامعة محمد الخامس بالرباط.
يسرى ملوكي*، باحثة بسلك الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة محمد الخامس بالرباط.

الاقتصاد والتنافسية: أي اقتصاد للغد؟

Économie et compétitivité : quelle économie pour demain ?

« التنافسية هي تحقيق الازدهار من خلال التوازن بين الإنتاجية وجودة الحياة على المدى البعيد »

فرضت التطورات الاقتصادية التي شهدتها العالم منذ مطلع تسعينات القرن الماضي تحديات جديدة أمام الاقتصاد المغربي ونموه، وذلك لما صاحبها من انفتاح اقتصادي وتجاري في ظل العولمة، اذ تتجلى هذه التحديات في نفاذ المنتجات المغربية إلى الأسواق الخارجية، وتزايد المنافسة بين المنتجات الوطنية ومثيلاتها الأجنبية في السوق المحلي، هذا بالإضافة إلى تزايد حدة المنافسة، وخاصة على الصعيد الإفريقي، على مستوى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إن ما يحصل الآن جراء الفيروس التاجي، على مستوى العالم، سيؤدي إلى إعادة النظر في طريقة إجراء الأعمال مستقبلاً، أي أن النظرة إلى العولمة ستختلف أو ستتغير ممارستها. هذا يعني أن المغرب قبل فيروس كورونا المستجد ليس بمغرب بعد كورونا. وبالتالي ستصبح المنافسة أشرس من قبل وخاصة فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية الباحثة عن سلاسل إمداد بديلة للدول الأكثر تضرراً والمستحوذة في الأوقات العادية على الاقتصاد العالمي. وفي ظل هذه البيئة التنافسية وما تفرضه من تحديات أمام مسيرة اندماج الاقتصاد المغربي في منظومة الاقتصاد العالمي، وأمام الجهود المبذولة لتطوير منشآت القطاع الخاص وتعزيز دوره التنموي، أصبح تحسين القدرات التنافسية بأبعادها الاقتصادية الكلية والجزئية عنصراً مهماً في استراتيجيات التنمية المستقبلية للمغرب. من هذا المنطلق يمكننا ان نضع إشكالية مركزية تضم بدورها تساؤلات فرعية:

1- أين يتجلى الوضع التنافسي الراهن بالمغرب؟ وما هي اهم الاستشرافات المستقبلية لاقتصاد الغد؟

أ-أي معالم للوضع الراهن لتنافسية الاقتصاد المغربي؟

ب-ما هي استراتيجيات التنمية لمواصلة إصلاح اقتصاد الغد والارتقاء بتنافسية المملكة؟

يستعرض هذا المقال أهم معالم الوضع الراهن لتنافسية الاقتصاد الوطني مبرزاً المنجزات من خلال تقارير التنافسية الدولية ومسلطاً الضوء على مجلس المنافسة وما يلعبه من دور (المطلب الاول) ، وموضحاً مرتكزات استراتيجية التنمية المستقبلية وتوجهاتها الأساسية بما تتضمنه من أهداف وسياسات وذلك للارتقاء بالقدرات التنافسية على المستويين الاقتصادي الكلي والجزئي (المطلب الثاني) .

المطلب الاول: الوضع الراهن

1-1 الوضع التنافسي العام : تنافسية المملكة وفقاً للتقارير الدولية

لقد تضافرت الجهود الوطنية لتحسين الوضع التنافسي للمغرب، فاتخذت العديد من الخطوات للتطوير الإداري والمؤسسي، وتهيئة بيئة الأعمال، بما يسهم في تحسين بيئة الاستثمار، وكذا رفع كفاءة أداء الأجهزة الحكومية، ودعم التوجه نحو الاقتصاد المعتمد على المعرفة. وقد أسفرت تلك الجهود عن تحقيق تطور جد ملحوظ في بيئة الاستثمار بالمملكة أفضى إلى ارتفاعها مراتب مرموقة في تقارير التنافسية الدولية.

تقرير التنافسية الاقتصادية العالمي:

تقرير التنافسية العالمي هو تقرير سنوي يصدر عن "المنتدى الاقتصادي العالمي". منذ عام 2004 والتقرير يصنف الدول حسب معيار التنافسية العالمي المصمم من قبل كزافيير سالامارتين (Xavier Sala-i-Martin) وإلسا. يعمل معيار التنافسية العالمي على دمج جوانب الاقتصاد الكلي والجزئي في معيار واحد.

حسب التقرير الصادر في سنة 2019¹، احتل المغرب المرتبة الأولى بالمغرب العربي في مؤشر التنافسية الاقتصادية بين الدول في العالم، فيما جاء في المرتبة 75 عالمياً من أصل 141 بلداً، حاصلًا على 60 نقطة، أي أنه حافظ على الرتبة نفسها المحصلة سنة 2018. وفي هذا الصدد، فقد سجل ترتيباً لا بأس به فيما يتعلق بمؤشر الاستقرار الماكرو اقتصادي (43 عالمياً). في حين حل مراتب جد متأخرة في مؤشرات سوق العمل (119). وبخصوص الرأس المال البشري، حل المغرب فيما يهم الصحة في الرتبة 91، ثم حل في جانب المهارات في الرتبة 111 عالمياً. وحلت المملكة المغربية فيما يتعلق بالأسواق، في الرتبة 60 فيما يهم منتجات الأسواق، ثم الرتبة 119 في عمل الأسواق، وحازت في نظام التمويل على الرتبة 49، وفي حجم السوق على الرتبة 52.

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال:

تقرير ممارسة الأعمال الذي يصدر عن مؤسسة التمويل الدولية "التابعة للبنك الدولي" يسعى إلى قياس أداء 190 دولة في مجال تسهيل ممارسة الأعمال عبر تقييم التشريعات والإجراءات الإدارية المعتمدة في عشرة مجالات مختلفة تدخل في إطار دورة حياة المقاول، وهي إنشاء المقاول والتجارة الخارجية وأداء الضرائب وتراخيص البناء والربط بالشبكة الكهربائية ونقل الملكية والحصول على التمويل وتنفيذ العقود وحماية المستثمرين الأقلية، بالإضافة إلى تدبير ملفات المقاولات التي توجد في وضعية صعبة.

¹ Word Economic Forum: «The Global Competitiveness Report 2019».

وقد ارتقى المغرب حسب التقرير لسنة 2020²، لأول مرة إلى المرتبة 53 من بين 190 بلدا التي شملها التقرير. بإحرازه تقدما هاما بسبع مراتب. وفي نفس السياق وفيما يخص مؤشر تسليم رخص البناء فقد حل في الرتبة 16 عالميا، وذلك من خلال إطلاق نسخة جديدة للمنصة الإلكترونية للتدبير الرقمي لرخص التعمير. هذا بالإضافة الى تحسن ترتيب المغرب المتعلق بمؤشر الربط بشبكة الكهرباء (34 عالميا مقابل 59 السنة الماضية) بفضل تيسير عملية الربط الكهربائي للمقاولات بالدار البيضاء من خلال إطلاق منصة إلكترونية لإيداع وتتبع طلبات الربط بالجهد المتوسط اضافة الى تطور استعمال محطات التحويل مسبقة الصنع. وتطرق التقرير ايضا إلى مجموعة من الإصلاحات الأخرى التي ساهمت في تحسين مناخ الأعمال بالمغرب وكذا تصنيفه الدولي، ويتمثل البعض منها في إنشاء نظام آلي يتعلق بإسناد القضايا للقضاة ونشر تقارير عن أداء المحاكم، والذي مكن من تسهيل تنفيذ العقود وتقدم المغرب إلى المرتبة 60 عالميا في المؤشر. كما شملت هذه الإصلاحات التمكين من الدفع الإلكتروني لرسوم الميناء، وحذف الطابع الورقي لإجراءات التعشير، والزيادة في عدد ساعات العمل داخل الميناء، ما ساهم في تسريع عمليات التجارة الخارجية وتقدم المغرب إلى المرتبة 58 عالميا؛ فضلا عن تخفيض نسبة الضريبة المفروضة على الشركات عبر اعتماد نظام تصاعدي على الضريبة على الشركات، ما سمح بارتقاء المغرب إلى المرتبة 24 عالميا في مؤشر أداء الضرائب.

وفي إطار الجهود الرامية إلى بلوغ هدف المملكة المغربية المتمثل في ولوج دائرة الاقتصادات الخمسين الأوائل عالميا في مجال تحسين مناخ الأعمال في أفق سنة 2021، شرع المغرب، في بداية شهر مارس من العام الحالي، على العمل بالسجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة، والذي سيمكن المملكة من تيسير حصول المقاولات الصغرى والمتوسطة على التمويلات الضرورية، وكذا تحسين ترتيب المغرب في مؤشر الحصول على التمويل.

تقرير الاستثمار العالمي:

تقرير الاستثمار العالمي الذي يصدر عن منظمة "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)"، يدعم صناعات القرار من خلال رصد اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية والاقليمية وتوثيق تطورات سياسة الاستثمار الوطنية والدولية. وقد احتل المغرب، حسب التقرير الصادر سنة 2019³، المرتبة الرابعة في تصنيف دول القارة الافريقية من حيث جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

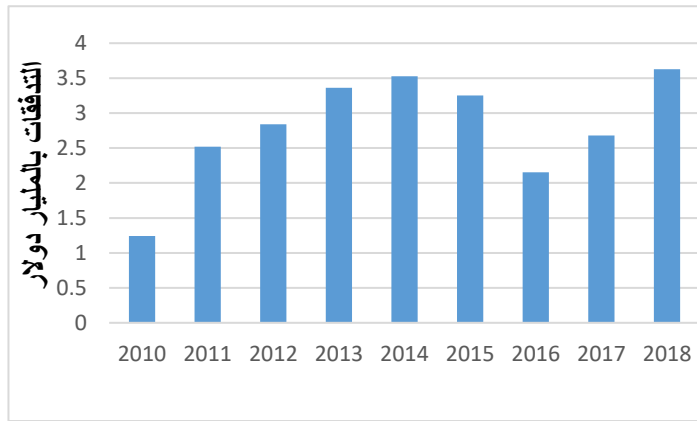
وحسب التقرير، الذي تطرق لوضع مختلف دول العالم، ان الاستثمارات المباشرة بالمغرب ارتفعت ب 36 في المائة لتصل إلى 3.6 مليارات دولار خلال سنة 2018، مقابل 2.7 مليار دولار سنة 2017، وذلك بفضل

²Word Bank Group: «Doing Business rapport 2020».

³UNCTAD: «World Investment Report 2019: Special Economic Zones».

الاستثمارات المهمة في قطاعي التمويل والسيارات. قد رجع التقرير إلى ان المغرب استفاد من الاستثمار الاجنبي المباشر نظرا للأداء الاقتصادي المستقر نسبيا، إضافة إلى الاقتصاد المتنوع الذي يجذب المستثمر في مجالات التمويل والطاقة المتجددة والبنية التحتية وصناعة السيارات. وجاء في التقرير أيضا، ان أكبر استثمار أنجز في سنة 2018 في المغرب هو الاستحواد على 53 في المائة المتبقية من شركة "سهام"، أكبر شركة تأمين في المغرب، من قبل شركة سانلام الجنوب إفريقية مقابل 1 مليار دولار.

يوضح الجدول ادناه تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بالمغرب بين 2010 و2018:



المصدر: انجاز الكاتب انطلاقا من بيانات البنك الدولي، المنشورة سنة 2019

2-1 مجلس المنافسة :

تعتبر التنافسية من الركائز المهمة التي تعزز النمو الاقتصادي، حيث أكدت التجارب العالمية على أن الدول ذات التصنيف التنافسي المرتفع، يرتفع فيها حجم الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي معدلات النمو، وتنخفض فيها معدلات البطالة، ويرتفع فيها معدلات العائد على الاستثمار، هذا بالإضافة إلى ارتفاع حجم صادراتها من السلع والخدمات.

وفي ضوء إدراك الدولة لأهمية تحسين الوضع التنافسي ببلادنا. فقد تم إنشاء مجلس المنافسة سنة 2008 للعب دور استشاري وفي سنة 2014 عزز سلطته. ويهتم المجلس بدراسة أداء الاسواق ومحاربة الممارسات الغير الأخلاقية والمنافية للمنافسة. «ويتمتع المجلس بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي. للمجلس سلطة تقريرية في ميدان محاربة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة ومراقبة عمليات التركيز الاقتصادي كما هي معرفة في القانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة. ويكلف المجلس كذلك بإبداء آرائه بشأن طلبات الاستشارة، كما هو منصوص عليه في القانون 13-20 والقانون 12-104 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، وإصدار دراسات بشأن المناخ العام للمنافسة قطاعيا ووطنيا.

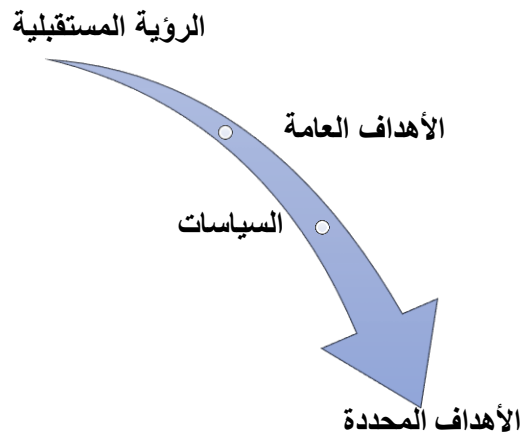
يستشار المجلس وجوبا من طرف الحكومة في مشاريع النصوص التشريعية أو التنظيمية المتعلقة بإحداث نظام جديد أو بتغيير نظام قائم يهدف مباشرة إلى:

- 1- فرض قيود كمية على ممارسة مهنة أو الدخول إلى سوق؛
- 2- إقامة احتكارات أو حقوق استثنائية أو خاصة أخرى في التراب المغربي أوفي جزء مهم منه؛
- 3- فرض ممارسات موحدة فيما يتعلق بأسعار أو شروط البيع؛
- 4- منح إعانات من الدولة أو الجماعات الترابية وفقا للتشريع المتعلق بها.

يستطلع المجلس رأي هيئات التقنين القطاعية المعنية بشأن كل مسألة منافسة متعلقة بقطاعات الأنشطة التي تتكفل بها .ويمكن للمجلس أن يلجأ في إطار تعاقدي إلى كفاءاتها وخبراتها، إن اقتضى الحال، لأجل أغراض البحث والتحقيق»⁴ .

المطلب الثاني: استراتيجية التنمية: أي اقتصاد للغد؟

عندما نطرح التساؤل: **أي اقتصاد للغد؟** فنحن أمام استشراف مستقبلي، إذ أن هذا الأخير يعتبر أداة تكمن مهمتها في التخطيط الاستراتيجي بعيد الأمد ضمانا لنجاح كل من الفرد والمجتمع ومؤسساته. إن التخطيط الاستراتيجي لا يقتصر على كونه تخطيط فحسب فهو ليس تنفيذيا او اعتباريا يمكن القيام به بخطوة واحدة، إنما هي خطوات متتابعة توصلك إلى الهدف المنشود. ويمكننا تلخيصها كالتالي: « وضع رؤية مستقبلية شاملة-تحديد الاهداف العامة-اختيار السياسات-الوصول إلى الأهداف المحددة» .



المصدر: انجاز الكاتب

2-1 الرؤية المستقبلية :

الاستمرار في الارتقاء باقتصاد المملكة إلى مرتبة متقدمة عالمياً على صعيد التنافسية، بما في ذلك الموقع التنافسي للشركات الوطنية وسلعها في السوق العالمية، وقدرة المنتجات والخدمات المغربية على منافسة مثيلاتها المستوردة، وكذلك خلق بيئة مواتية للاستثمار وقدرتها على جذب المزيد من راس المال الوطني والأجنبي.

2-2 الأهداف العامة :

يمكننا وضع اهداف عامة لتطوير القدرات التنافسية للمملكة، في إطار النموذج التنموي الجديد، والتي تتمثل فيما يلي:

- ✓ الانتقال بالاقتصاد الوطني إلى مرحلة التنافسية المعتمدة قدر الامكان على الابتكار.
- ✓ تحسين تنافسية المنتجات الوطنية في السوق المحلي والأسواق الخارجية.
- ✓ رفع مستوى التعليم والتدريب والتوسع في المسارات العلمية والتقنية.
- ✓ مواصلة تحسين وتطوير بيئتي الاستثمار والتصدير.
- ✓ تكثيف عمليات نقل التكنولوجيا وتوطينها واستنباتها في المملكة بما يزيد من القدرات التنافسية ويتمشى مع العولمة.
- ✓ رفع القدرات التنافسية للصادرات.
- ✓ زيادة الاستثمار في البنية التحتية الصناعية والمعلوماتية.
- ✓ تحسين مستوى الجودة للسلع والخدمات.

2-3 السياسات :

حسب تقرير غرفة التجارة الأوروبية⁵ نشر في 21 فبراير 2020، فإن ما يحصل الآن سيؤدي إلى إعادة النظر في طريقة إجراء الأعمال مستقبلاً، نظراً لما أظهره فيروس كورونا من هشاشة على مستوى الشركات الدولية. لذلك فإن العديد من الشركات ستعمل في المستقبل على المزيد من التوزيع والتموضع في العديد من الدول، وهذا يدل على أن النظرة إلى العولمة ستختلف، أو ستتغير ممارستها.

في ظل هذه الظروف يحتاج المغرب إلى تنفيذ مجموعة من السياسات لاحتواء انتشار الفيروس، وربما تأثير أزمة كورونا على المغرب، يظهر في الشهور القادمة إذا استمر توقف بعض المصانع، و عمل البعض منها بصورة جزئية، مع ضرورة استغلال أزمة كورونا في جذب الاستثمارات الأجنبية الباحثة عن سلاسل إمداد بديلة للدول

⁵ European Chamber 2020: Covid-19: THE IMPACT ON EUROPEAN BUSINESS IN CHINA.

الأكثر تضررا و المستحوذة في الأوقات العادية على الاقتصاد العالمي، و يجب عليه فحص الآثار المحتملة للجائحة على جميع المستويات، فإن تفشي الفيروس الذي طال أمده سيؤثر لا محالة في سلاسل القيمة العالمية، و تدفق رأس المال، و الأسواق المالية، و مستويات الأسعار، مما يؤثر في كل من الأسر و الشركات، و التحول الاقتصادي ككل، و يجب دراسة هذه الآثار بمزيد من التفصيل.

مما لا يخفى، فإن الأوضاع الحالية ستؤدي لإعادة هيكلة خريطة سلاسل إمداد العالمية و التي كانت تتركز بشكل أساسي في الصين بالاعتماد على التكنولوجيا الأمريكية، إذ من الممكن أن يستغل المغرب موقعه الاستراتيجي و خاصة أنه يعتبر بوابة القارة الإفريقية لجذب العديد من الشركات العالمية التي تبحت عن موقع جديد لتوطين استثماراتها و خطوط إنتاجها، يكون أكثر أمانا، و هو ما يستدعي الترويج لاستخدام السوق المغربي كمحطة للإنتاج و التصدير بالأسواق الإقليمية و العالمية، و ذلك من خلال توفر المغرب على إمكانيات و موارد للتوسع و الاستثمار داخل القارة الإفريقية. و يجب التذكير هنا إلى أنه يمكن للاستثمار الأجنبي أن يقلل بشكل مباشر و غير مباشر من البطالة و يزيد الإنتاجية من خلال تحسين مهارات و معارف العمال في البلد المضيف. كما أن العولمة زادت من أهمية الاستثمار الأجنبي في العالم، بالإضافة إلى أن هذا الأخير يعتبر المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي لأنه مصدر لنقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة نحو البلدان النامية. يجب التنويه أيضا، إلى أن قرار المستثمر الأجنبي على الاستثمار في بلد مضيف، يعتمد على حجم الشركة و الأنظمة الإدارية و التنظيمية و تكاليف يد العاملة، إضافة إلى السياسات الحكومية و المؤسسات و الاستقرار الاقتصادي و السياسي.

مما لا شك فيه، فإن حفز الابتكار يعتبر من بين العوامل الرئيسية في تحسين القدرات التنافسية للدول، هذا بالإضافة إلى كونه يشكل القاعدة الأولى للانطلاق بجهود التوليد الذاتي و المستديم للثروة. إذ يجب على المغرب توفير بيئة مواتية لحفز الابتكار و ذلك من خلال الاستثمار في التعليم، و خاصة المسالك العلمية، و كذا تشجيع البحث العلمي، و تحفيز الشركات على الاستثمار في مجالات الأبحاث و الابتكار، و توفير دعم مادي لمؤسسات الأبحاث، و توطيد العلاقات بين المجتمع الأكاديمي و مجتمع الأعمال، إضافة إلى تطبيق أنظمة حماية حقوق الملكية الفكرية بشكل صارم، كما يجب وضع ضوابط ضامنة لنقل التكنولوجيا المتطورة و توطينها من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كذلك يجب الحرص على ربط سلاسل القيمة للمنتجات الوطنية بسلاسل القيمة للمنتجات العالمية و التي تقوم على أساس التكنولوجيا و المهارات المعرفية المتطورة.

إن الحلول الممكنة لدى المغرب على المدى المتوسط إلى البعيد تكمن في تطبيق استراتيجية التصنيع للسلع الوسيطة محليا، مع الاعتماد على استيراد المواد الخام فقط و تصنيعها محليا، إذ أن الخامات تعد أقل تكلفة، و نجاح مثل هذه الاستراتيجية تعتمد بالأساس على تنمية القطاع الصناعي، و خلق فرص عمل، و إتاحة فرص للنمو، خاصة المنشآت الصغيرة و المتوسطة التي يمكن أن تعمل في مجال تغذية الصناعات النهائية، و من جهة أخرى

التقليل من الاعتماد على حجم الواردات. ويجب التأكيد إلى أن استراتيجية التصنيع ينبغي أن تكون شاملة لجوانب التمويل وإتاحة التكنولوجيا وبناء المهارات، ويمكن تحقيق ذلك بدراسة الدولة للأدوات المتاحة، والتي تشمل على شق سياسات كإجراءات الدعم والتحفيز والاستثمارات العامة في مجالات التكوين المهني والتعليم الصناعي، وفي شق الترتيبات المؤسسية للشراكة بين الدولة والمنتجين.

تعتبر البيئة المواتية للتصدير من بين اهم الركائز لزيادة القدرة التنافسية بالمغرب، إذ أنه مازال هناك حاجة إلى مزيد من الاهتمام بعدة جوانب و التي تعتبر مهمة و ضرورية لزيادة القدرات التنافسية للسلع التصديرية، من بينها رفع قدرات التسويق عالميا للشركات الوطنية و تنظيم المعارض التسويقية في الخارج، و تحسين الجودة للسلع و الخدمات بنشر معايير إدارة الجودة لدى الشركات المغربية، و تطبيق المواصفات و المقاييس المعتمدة عالميا على منتجات المملكة، و كذا تخفيض تكلفة الخدمات المالية المساندة للتصدير كضمان الصادرات و الخدمات المصرفية و الائتمانية، و تحسين البنى التحتية المستعملة للتصدير كبنى النقل و المعلومات و الاتصالات، و تشجيع الشركات الوطنية على تحسين وسائل الانتاج و الاستثمار ايضاً في تحسين الانتاجية و الاعتماد قدر الامكان على آليات حديثة في الانتاج القائمة على المعرفة بدلا عن كثافة العمالة غير الماهرة، فضلا عن تطوير الأنظمة و اللوائح المنظمة لإجراءات التصدير و الاستيراد.

هناك أهمية لمواصلة التحول الهيكلي بالمغرب، في إطار النموذج التنموي الجديد، لخلق بيئة أعمال مواتية للمنافسة، وتعزيز دور القطاع الخاص ليكون قادرا على توليد وظائف أكثر وأفضل، مع تحسن البيئة العامة للاقتصاد الكلي في المغرب، كما يجب ان يعمل المغرب على تحفيز الاستثمار الداخلي مع الأجنبي في ظل عدم وضوح الرؤية بالنسبة لحركة التجارة العالمية و الاستثمارات، فيجب التركيز على الصناعات التي يتم استهلاك مخرجاتها داخليا مع عدم إغفال الصناعات التصديرية حتى لا يتأثر الميزان التجاري وسعر صرف الدرهم المغربي، خاصة اذا ما وضعنا في اعتبارنا ان حدوث أزمة اقتصادية من الممكن جدا ان يؤثر على استثمارات الأجانب، وهو ما قد يؤدي إلى العودة إلى نفس الأزمة السابقة إذا لم يتم تحفيز عموما الإنتاج.

خاتمة

سننوه في النهاية إلى أن إنجاح اي نموذج تنموي يتعلق بالأساس بما يتميز به تراب ما (اقليم-جهة-دولة) من موارد، سواء المادية أو الغير المادية، وهنا يجب على المغرب استغلال الموارد المتاحة خاصة فيما يتعلق بالرأس مال البشري، إذ يعتبر الركيزة الأساسية للنهوض باقتصاد أي بلد في العالم، وذلك بتشجيع البحث العلمي و الاهتمام أكثر بالقطاع الصحي. ومن جهة أخرى وبالرغم من أن أوجه جائحة فيروس كورونا المستجد تبقى مجهولة إلى حدود كتابة هذه المقالة، فجوهرها يبقى الموقف الاقتصادي المغربي بحاجة إلى مراجعة بعض النقاط مثل اتباع سياسات تحفيزية لعدد من القطاعات الاقتصادية والسعي لاستراتيجية توسعية لتنمية الصادرات والحد من تنامي

الواردات مع السعي لزيادة معدلات اجتذاب الاستثمارات والاستمرار في تنشيط السياحة مع إجراء تعديل جوهري في سياسات الاقراض المصرفية ووضع آلية لإنهاء التعثر خاصة في المصانع ذات الأصول الإنتاجية.

المصادر

- European Chamber 2020: Covid-19: THE IMPACT ON EUROPEAN BUSINESS IN CHINA.
- UNCTAD: «World Investment Report 2019: Special Economic Zones».
- World Economic Forum: «The Global Competitiveness Report 2019».
- World Bank Group: «Doing Business rapport 2020».
- هشام غودي وقيس الهمامي: «الاستشراف الاستراتيجي: المشاكل والمناهج»

المواقع الاليكترونية

- conseil-concurrence.ma: موقع مجلس المنافسة.
- World Bank database (WDI): <http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators>.

الكتاب

- وليد مشتي*، حاصل على ماستر في الاقتصاد الترابي بكلية الحقوق-اكدال، جامعة محمد الخامس بالرباط.

CNE : 1311706330

mextioualid@gmail.com

- يسرى ملوكي*، باحثة بسلك الدكتوراه في الاقتصاد بكلية الحقوق-اكدال، جامعة محمد الخامس بالرباط.

CNE : 1310541457

Yousramellouki94@gmail.com